فحظر على سكانها عبور الجسور الى الضفة الشرقية ، ومنعت شاحنات المدينتين من نقل البضائع الى الاردن عبر الجسور . كما منع الحاكم العسكري تجار المدينتين من تصدير محصول الزيت . وذكرت هآرتس في ٧٤/١١/٢١ ، ان سلطات الحكم العسكري امرت باقفال عشرة محلات في مدينتي رام الله والبيرة الى اشعار اخر ، كرد على اضراب تجار المدينتين وحرفييهما .

محاولة لاغلاق صحيفة الفجر

كانت صحيفة الفجر التي بدأت تصدر اسبوعيا بموجب رخصة من وزارة الداخلية الاسرائيلية بتاريخ ١٩٧٢/٤/٢ باسم السيد يوسف نصري نصر ، قد تعرضت لمحاولة اغلاقها ، بعد ان خطف صاحب الامتياز في ١٩٧٤/٢/٥ ولم تعرف اخباره ، وذلك بحجة ان القائمين عليها الان لا يملكون حق اصدار هذه الصحيفة . وللحيلولة دون ذلك قام السيد حنا سمعان سنيورة باسمه ونيابة عن يوسف نصر ، وكمحرر مسؤول في الصحيفة ، بواسطة وكيلته المحامية فيلتسيا لانغر ، بتقديم طلب الى محكمة العدل العليا لاصدار امر احترازي موجه الى وزيري الداخلية والدفاع ، يمنعهما مؤقتا من اغلاق الصحيفة الى ان تبت المحكمة في شأن رخصة امتياز الصحيفة .

والمعروف ان عائلة يوسف نصري — عائلة العجلوني — هي التي تمول اصدار الجريدة منذ بداية صدورها حتى الان . وهذه العائلة تسكن في نيويورك ، وقد وكلت حنا سنيوره ليقوم بمقام المحرر المسؤول للجريدة في غياب يوسف . وقد منحت هذه الوكالة للسيد سنيوره في نيسان (ابريل) ١٩٧٤ . ومنذ ذلك التاريخ وهو يقوم بمقام المحرر المسؤول ويعمل كصاحبها في جميع الامور ، وقد اعتادت جميع المصادر الرسمية ومن ضمنهما الرقابة ، التوجه الى السيد سنيوره كمحرر مسؤول .

ومنذ ٧٤/٦/١٥ بدأت الجريدة تصدر يوميا وذلك بموجب قرار العائلة (عفاف العجلوني وزوجها بولس) . وبموجب انظمة الدفاع (الطوارىء لعام ١٩٤٥) ، ترسل المواد التي تنشر في الجريدة للرقابة بشكل يومي .

وكانت سلطات الاحتلال قد هددت بلسان الضابط دانيد حن ، صاحبها يوسف نصر ، بانه اذا لم يغير لهجة كتابات الجريدة فسيبعد من البلاد . وفي الفترة الاخيرة صرح وزير الشرطة ومستشار رئيس الحكومة للشؤون العربية وتيدي كولك رئيس بلدية القدس ، بانه ستتخذ اجراءات ضد الصحف التي تصدر في القدس الشرقية ومن بينها الفجر بسبب التحريض كما ذكر هؤلاء المسؤولون في تصريحاتهم . وأيدت هذه التصريحات انباء ذكرتها صحف اسرائيلية عدة عن نية السلطات في اغلاق الفجر . ففي ٧٤/١١/٢٩ ظهر خبر في صحيفة هآرتس جاء فيه ان اوساطا مدنية وامنية في القدس قررت في الايام الاخيرة اغلاق جريدة الفجر المقدسية . وفي ٧٤/١١/٢٩ ، اجرى السيد سنيوره مكالمة هاتفية مع عائلة عجلتوني ، فطلبت منه ان يبذل جهده لعدم غلق الجريدة .

واستند سنيوره في دعوته ضد وزيري الدفاع والشرطة الى واقعة ان يوسف نصر قد اختفى ولم يشاهد بالفعل منذ اختفائه ولم يعلن عنه بانه ميت ، ولذلك فان رخصة اصدار الجريدة هي رخصة قانونية .

وقد جاءت هذه المحاولة في اعقاب الانتفاضة الجماهيرية ونتيجة للخط الوطني الذي اتبعته هذه الصحيفة في معالجتها لانباء الانتفاضة ولنشرها النص الحرفي لخطاب الاخ ياسر عرفات الذي القاه امام الجمعية العامة لهيئة الامم المتحدة .

وفي ٧٤/١٢/١١ نظرت محكمة العدل العليا في طلب اصدار الامر الاحترازي ضد وزيري الدفاع والشرطة وقررت رفضه . ونص قرار المحكمة على ان تفتح امام الفجر امكانية تقديم الطلبات اللازمة لوزارة الداخلية كي تستمر الجريدة بالصدور بشكل قانوني .

وأكدت المحامية فيلتسيا لانغر في مرافعتها امام المحكمة ، ان قضية اغلاق الجريدة ليست كما يحاول الادعاء ابرازها بانها قضية قانونية بل هي قضية سياسية . واستندت لانغر في ذلك على ما نشرته الصحف الاسرائيلية وما قاله وزير الشرطة من انه سيتخذ اجراءات بحق الصحافة في المناطق المحتلة على اثر الموقف الذي اتخذته هذه الصحف غداة صدور قرارات مؤتمر الرباط وعرض القضية الفلسطينية امام الجمعية العامة لهيئة الامم المتحدة .